وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامـــعـــة ديـــــالى

كـــلـيـة الـتـربـيـة للعلوم الإنسانية

قسم اللّغة العربية

الاستلزام التخاطبي في الدراسات النقدية العربية المعاصرة

أطروحة دكتوراه مقدمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية/ تخصص أدب

من قبل الطالب

أنمار إبراهيم أحمد

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

خالد سهر محيي

شعبان 1436هـ

آيار 2015م

الفصل الأول

أثر السياق في نظرية الاستلزام التخاطبي

- أهمية السياق في العملية التخاطبية .
- مفهوم السياق في النظرية السياقية للمعنى:

  أ . مفهوم السياق عند (ريتشاردز) .

  ب . مفهوم السياق عند فيرث .

- السياق: من النظرية السياقية إلى نظرية الاستلزام التخاطبي (التفاعل المشترك وإستراتيجية التحول) .
- السياق والمقام (رؤية تداولية) .
- أثر السياق في تحديد الإحالة التخاطبية .
- أثر السياق المقامي في تنويع الاستلزام التخاطبي .
- فاعلية السياق الثقافي في العملية التخاطبية .
- الوصائل التداولية والسياق التخاطبي .

أهمية السياق في العملية التخاطبية:

ليست هناك أهمية كبيرة للعبارات بعيدةً عن سياقاتها؛ إذ لابد من دراسة المفردات والعبارات داخل السياق، ومن خلال الظروف المحيطة بِهِ، فضلاً عن زمن التخاطب ومكانه؛ حتى تتضح مقاصد المتكلمين والمعاني المطلوب إيصالها للمخاطب؛ فالسياق يمثل مجموعة الشروط الاجتماعية التي تساعد على دراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي، واستعمال اللّغة، وَهذه الشروط يمكن أَنْ تمثل المعطيات المشتركة بين المرسِل والمرسَل إليه، والوضعية الثقافية والنفسية، والتجارب، والمعلومات القائمة بينهما؛ لذا فقد اعتبرته (فرانسوا أرمينكو) الوضعية الملموسة التي توضع وتنطق من خلالها مقاصد المتكلمين بحسب المكان، والزمان، وهوية المتكلمين؛ ومن هنا تظهر أهمية السياق، كما أَنَّ عدم حضورِهِ في عملية نقل المقاصد يؤدي إِلى عدم وضوحها، وظهور إبهامات كثيرة فيها[1].

لقد أولتْ الدراسات النقدية العربيّة المعاصرة أهمية كبيرة لدراسة السياق التخاطبي؛ بوصفهِ أهم العناصر الداخلة في عملية التواصل؛ فهو يتميز بخصائص تتصل بوضعية الخطاب، كما أَنَّه يشكل أهم مباحث التداولية، بل إِنَّ مجمل الآراء التداولية – كما يرى (د. سمير خليل) قد ((أعلت من شأَن السياق في مقاربة النصوص الإبداعية))[2]؛ نظرًا لأهميته في دراسة العلاقة بين الرموز، والعلامات، والمستعملين لها[3]؛ فهو ((يضطلع بأدوار كثيرة في التفاعل الخطابي، مثل: تحديد قصد المرسِل، ومرجع العلامات)) [4]؛ فالسياق في العملية التخاطبية التداولية يمثل ((عمليةً شاملةً تستدعي كل ما يحيط بالخطاب من عناصر تساعد على ضبط المعنى؛ فيستغلها

---

(1) يُنْظَرُ: المقاربة التداولية: 9.

(2) علاقات الحضور والغياب في شعرية النَّص الأدبي مقاربات نقدية: 33.

(3) يُنْظَرُ: النص والسياق، (فان دايك): 215.

(4) استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 40.

المتكلم باعتبارها آليات تكشف عنه، وتسهم في تأويلهِ؛ حتى يستطيع الوصول إلى مبتغاهُ من مقاصد وأهداف، وتتنوع هذه المقاصد والأهداف حسب تنوع السياقات من لحظة إلى أُخرى في مجرى الخطاب)) [1]؛ فهو يعني مجموعة الظروف التي تَحُف حدوث فعلِ التلفظ بموقف الكلام، وتسمى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق (Contexte) [2]، الذي يمثل وحدةً كليةً تساعد في تحديد معنى الخطاب.

مفهوم السياق في النظرية السياقية للمعنى:

أ. مفهوم السياق عند (ريتشاردز):

قبل الحديث عن السياق وأثرهِ في الدراسات التداولية المعاصرة في منحاها التخاطبي، لابد لنا من أَنْ نتكلم عن السياق في الدراسات الأدبية، التي سبقت ظهور التداولية، وبيان أَثر ذلك فيها، وكيفية النقلة التي أحدثتها التداولية في تعاملها مع السياق، الذي تطوّر مفهومه في هذه الدراسات المعاصرة، وتجدر الإشارة إلى أَنَّ (ريتشاردز) قد تحدث عن السياق في مواضع كثيرة من كتابه (فلسفة البلاغة) في إطار حديثهِ عن النظرية السياقية في المعنى، وقد ركّزَ (ريتشاردز) الحديث حول مرتكز السياق في محاضرتهِ الثانية والثالثة المعنونتين بـ (أهداف الخطاب وأنماط السياق) و(تفاعل الكلمات)، وقد خصص المحاضرة الثانية للحديث عن القسم الأول من السياق من خلال معناه التقني أو الاصطلاحي، ثم تطرق بعد ذلك في محاضرته الثالثة للكلام عن السياق الأدبي أو الخاص.

فالسياق الأدبي عند (ريتشاردز) يعني طريقة تتابع الكلمات على وفق نظام معين يتضح من خلالهِ المعنى المقصود من القول؛ إذ إنَّ الكلمات التي تسبق لفظة ما

---

(1) سلطة الوصائل البراغماتية في فهم وتأويل الخطاب (بحث)، د. خليفة الميساوي، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللغة: 363.

(2) يُنْظَرُ: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 41.

والكلمات التي تليها هي التي تحدد طريقة تفسيرها[1]، ومفهوم السياق هنا عند (ريتشاردز) يقترب من مفهوم النظم الذي قال بِهِ عبدالقاهر الجرجاني؛ فالألفاظ عند عبدالقاهر الجرجاني ((لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كَلِمٌ مفردة، وإنَّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق بِهِ بصريح اللفظ)) [2].

لذلك ينقل (ريتشاردز) عن (بوزا نكويه) في كتاب لَهُ سمَّاهُ (القاعدة الذهبية في الأبحاث الأكاديمية) أَنَّه قال: ((لا تقتبس شيئًا من، أو تعلق على أي شيء في كتاب، ما لم تكن قد قرأته من الغلاف إلى الغلاف)) [3]، وهذا يعني أَنَّ السياق عنده متعلق بكيفية رصف الكلمات، إلاَّ أَنَّ هذا يشكل أحد جوانب مفهوم السياق عنده؛ فهو يرى إمكانية توسيع المعنى؛ ليحيل إلى الظروف التي تحيط بالقول، وإلى الإحالات والمعاني جمعيها التي تشملها لفظة معينة في عصر معين، بل يمكن توسيع المعنى ليضم عنده أي شيء يعود إلى ذلك العصر شرط أنْ يكون مناسبًا لتفسيراتنا[4].

أَمّا الدلالة الاصطلاحية للسياق فيرى (ريتشاردز) أَنَّها لا تمتلك صلة مع ما مر من معاني السياق الأدبي، وإنْ كانت تشترك معه في أشياء كثيرة من مثل الظروف المتحكمة في أي تفسير، وقد مثّلَ لهذا النوع بما يتكرر وقوعُهُ في الطبيعة من أحداث صِيغت من أجلها قوانين السببية[5].

ومن خلال هذين القسمين نرى أَنَّ النظرية السياقية في المعنى عند (ريتشاردز) تنظر إلى مفهوم السياق بشكل يقترب مما عليه النظرية التداولية اليوم، ولكن بمقدار

---

(1) يُنْظَرُ: فلسفة البلاغة (ريتشاردز): 39.

(2) دلائل الإعجاز: 46.

(3) فلسفة البلاغة (ريتشاردز): 39-40.

(4) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: 40.

(5) يُنْظَرُ: المكان نفسه.

أضيق، وعلى الرغم من ذلك نرى رغبته ومنذ وقتٍ مبكرٍ في توسيع دلالات مفهوم السياق؛ لكي يجعله منفتحًا على الأحداث المتزامنة جميعها، وعلى كل المعاني الحاضرة والغائبة التي يمكن أنْ تشكل لحظةً بعينها؛ فالكلمة الواحدة لا تنطوي على معنى محدد وثابت كما تذهب إلى ذلك العديد من المذاهب التي انتقدها ريتشارد، ولكنها تحيل إلى معانٍ كثيرة تحكمها ظروف ومحددات سياقية قد تحيط باللفظة الواحدة؛ مما يحيل إلى تنافس واسع النطاق بين أنماط سياقية مختلفة ومتعددة تمدُ الجُمْلَة أو القول الواحد بالمعنى المراد.

ويمكن القول أَيضًا إنَّ (ريتشاردز) وهو يتحدث عن السياق على وفق مفهومهِ لَهُ، كان قد أشار إلى أهمية التعاون بين متكلمي اللغة من خلال استعمالهم للكلمات والجمل، وقد عدَّ هذا التعاون الذي سمَّاه (الاتفاق العام) شرطًا في التوصيل؛ فنجده يقول: ((ويمكن القول وبصدقٍ إنَّنا نتعلم كيف نستعمل الكلمات من الاستجابة لها ومن ملاحظة طريقة استخدام الناس لها ولكن كيفية هذا التعلم مسأَلة عميقة وتحتاج إلى سبر، ويمكن القول أَيضًا إنَّ الاتفاق العام بين متكلمي اللغة هو شرط التوصيل))[1].

إنَّ أهمية الحديث عن مفهوم السياق في النظرية السياقية للمعنى عند (ريتشاردز) يَكْمنُ في كون هذه التنظيرات التي جاء بها (ريتشاردز) تمثل بواكير مهمة في عملية تحديث البلاغة؛ فقد قرر (ريتشاردز) ((أنْ يكون في قطيعة مع المقاربات البلاغية القديمة التي انتعشتْ منذُ القرن السابع عشر؛ ليدشن أول مشروع لتحديث البلاغة يستأثرُ بعد عقود باهتمام الباحثين في اللسانيات، والسيمياء، والاتصال))[2]؛ فقد رفض (ريتشاردز) منذُ وقت مبكر ((الاعتقاد بأَنَّ للكلمة أو المفردة معنى ثابتًا مستقرًا بصرف النظر عن السياق أو الاستعمال)) [3] اللذين نجدهما قد شغلا حيزًا كبيرًا من

(1) فلسفة البلاغة (ريتشاردز): 59.

(2) المصدر نفسه (مقدمة المترجمَين): 5.

(3) المكان نفسه.

المقاربة التداولية المعاصرة التي طوّر أعلامُها هذه المفاهيم على نحو أوسع تنسجم مع مفاهيم التداولية الحديثة التي تركز على كيفية استعمال اللغة على وفق سياقات ورودها المختلفة.

ب. مفهوم السياق عند فيرث:

فضلاً عَمَّا سبق فإنَّ النظرية السياقية في المعنى قد ارتبطت بشكل واضح باللساني الانكليزي (جون روبرت فيرث، ت1960م)، وتقوم هذه النظرية عند (فيرث) على النظر إلى المعنى بوصفهِ ((وظيفة في سياق))[1]، وهو بذلك يكون قد أحدثَ تغييرًا جوهريًا في النظر إلى المعنى بعد أن كان يوصف بأَنَّه علاقة بين اللفظ وما يحيل عليه في الخارج، أو في الذهن من حقائق وأحداث؛ وبذلك يُعَدُّ ما فعله (فيرث) في هذا الشأن نقلةً كبيرةً في حقل اللسانيات، كما أَنَّه فتح الباب واسعًا نحو نهج جديد في دراسة المعنى على نحو يراعي الاستعمالات الفعلية للغة وطرائق اشتغالها.

وقد رأى فيرث أَنَّ الوقت قد حان للتخلي عن البحث في المعنى بوصفهِ عمليات ذهنية كامنة، والنظر إليه على أَنَّه ((مركبٌ من العلاقات السياقية)) [2]، وإنَّ العملية الدلالية لا تتأتى إلاَّ بعد أنْ تتجسد المقولة في موقف فعلي معين[3].

أي بعد أَنَّ تخرج اللفظة أو العبارة من خاصة الوجود الوصفي الكامن إلى حيّز الوجود الاستعمالي الفعلي، وهذا الأمر لا يتحقق – بِحَسَبِ فيرث – إلاَّ في سياق الموقف؛ فبدلًا من الحديث عن العلاقة الثنائية بين اللفظ والمعنى، صار الحديث في المدرسة السياقية عن مركب من اللفظ والمعنى في علاقتهِ بغيره من المركبات التي

(1) C.E. Bazell, J.C. Catford M. A. K. Haliday and R.H. Robins (eds), in Memory of J.R., Firth Longman, 1979: 7.

(2) J.R. Firth, Papers in Linguistics: 19.

(3) See: John Lyon S. J., Firth's Theory of meaningin Bazel C.E. et al., (Eds) in Memory of J.R. Firth, Yongman, 1970: 296.

يمكن أنْ تحلّ محلّه في السياق نفسه، وقد برز ما يسميهِ (فيرث) بالتوزيع السياقي[1] المحكوم بمنهج الإبدال، الذي يقتضي أَنَّ الكلمةَ مثلاً ما هي إلاَّ مقابل إبدال معجمي لكلمات أُخرى يمكن أنْ تحلَّ محلها في السياق ذاته، ويتحدد معناها بمقدار ما يُحدثهُ هذا المعنى من تغيير.

ويبدو أَنَّ (فيرث) قد أفاد من التراث السوسيري، ولاسِيَّمْا في مجال العلاقات الاستبدالية والائتلافية التي سخرها في منهج الإبدال؛ وذلك عندما تدخل العناصر اللغوية في علاقات عمودية بين عنصر لفظي ما وغيره مما يمكن أنْ يحل محله، فضلاً عن علاقات أفقية بين العناصر المتجاورة.

لقد انعكست آراء (فيرث) في إعادة الاعتبار للمعنى في الدراسات اللسانية، وهو أمرٌ وجد صداه في عدد من الدراسات التداولية الحديثة من مثل تلك التي تُعنى بدراسة المحادثة ومبادئها لدى (كرايس)، فضلاً عن نظرية أفعال الكلام، والافتراضات المسبقة، وملاءمة الكلام للسياق، الذي شكّلَ أهمية في النظريات التداولية الحديثة، ومنها نظرية (الاستلزام التخاطبي).

السياق: من النظرية السياقية إلى نظرية الاستلزام التخاطبي (التفاعل المشترك وإستراتيجية التحوّل):

لقد كان للنظرية السياقية في المعنى دورٌ بارزٌ ومؤثر في مجال اللسانيات الحديثة، ولاسِيَّمْا أَنَّها فتحت الباب واسعًا لظهور نظريات أفادتْ بشكلٍ كبيرٍ من معطياتها، ولاسِيَّمْا ما يتعلق منها باللسانيات التداولية، ولاسِيَّمَا إذا ما علمنا أَنَّ البحث عن المعنى يمثل سمةً أساسيةً في النظرية التداولية من خلال دراسة اللغة في حيز استعمالها، كما أَنَّ التداولية تدرسُ – وفي جانب كبير منها – علاقة العلامات

(1) See: John Lyon S. J., Firth's Theory of meaningin Bazel C.E. et al., (Eds) in Memory of J.R. Firth, Yongman, 1970: 296.

بمستعمليها؛ وبذلك يكون للسياق التواصلي دورٌ مهمٌ في تفسير المفردة من خلال الاستعمال.

لقد سعى أعلام النظرية السياقية – ومنهم فيرث – إلى دراسة المعنى من خلال السياق، ووفقًا لذلك فإنَّ معنى الكلمات يعتمد العلاقات السياقية؛ وبذلك فقد عمل (فيرث) على وضع مجموعة من المبادئ المهمة في عملية التحليل اللغوي وجدت حضورًا بارزًا في النظريات اللسانية المختلفة، ولعل أهم مبادئ هذه النظرية يتمثلان في المبدأين الآتيين[1]:

أ. مبدأ أَنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية، فلا يمكن فهمها وتحليلها إلاَّ على هذا الأساس.

ب. مبدأ التمركز حول فكرة (السياق)؛ بوصفها الأساس العملي في نظرية التحليل اللغوي.

فسياق الحال أو الموقف الكلامي يشكل النقطة الرئيسة في هذه النظرية، والسياق هنا ينقسم على قسمين هما: السياق اللغوي، والسياق غير اللغوي، الذي يعني كل ما يحيل على خارج النص أو ما حوله من مؤثرات بيئية، من الممكن أنْ تنعكس على النص، فضلاً عن شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من شهد الكلام من غير المتكلم والسامع، وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي[2]، وقد أدى السياق دورًا مهمًا وبارزًا في النظرية التداولية، ولاسِيَّمْا نظرية الاستلزام التخاطبي.

وقد أشار الباحث (د. هيثم محمد مصطفى) في بحثهِ الموسوم (بين نظرية السياق ونظرية الاستلزام الحواري، مقاربة تداولية) إلى أَنَّ الصلة التي تربط النظرية التداولية بالنظرية السياقية تتحدد في أَنَّ كُلاً منهما تقومُ على عملية التخاطب والتواصل بين طرفي العملية التخاطبية، وأَنَّ ظروف المتكلم والمخاطب اللغوية ممثلةً بالعوامل غير المباشرة بِحَسَبِ الفكرة التداولية تقوم بدور مهم في تحديد خصائص الخطاب ومتطلبات

(1) يُنْظَرُ: التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 121.

(2) يُنْظَرُ: السياق والنِّصّ: 5.

التخاطب على اختلاف مستوياتها؛ فهاتان النظريتان (التداولية والسياقية) تهتمان – كما يرى الباحث – بأَثر التفاعل التخاطبي مقرونًا بموقف الخطاب، وهذا التفاعل يشمل كل المعطيات اللغوية وغير اللغوية، ولاسِيَّمْا المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق[1].

ويؤكد الباحث على أَنَّ ((المعنى الفعلي في التداولية ينشأ في جزءٍ كبيرٍ منه من بنية الأقوال، إلاَّ أَنَّ لظروف المقام التواصلي ومظهر إنتاج الكلام فيه يتكأ على الموقف الخارجي بشكلٍ كبيرٍ، وهذا الموقف أو السياق الخارجي كما يُسمى ليس مجرد مكان يُلقى فيه الكلام، وإنَّما هو ذو عناصر متكاملة [...] يتعانق بعضها مع البعض الآخر في سبيل كشف المعنى الملائم للخط البياني المقامي)) [2].

إنَّ نظرية (الاستلزام التخاطبي) قائمة على فكرة المحادثة، وإدارة الحوار، واستقامتهِ، والحوار في أصله بنية نصية متشكلة ضمن سياق معين؛ لذا فإنَّ هذه النظرية تُمييز بين المعنى اللغوي الحرفي والمعنى السياقي المقصود في عملية التواصل، ومن هنا يُعَدُّ السياق عاملاً مهمًا في فك التعارض الحاصل بين المعنى الوضعي والمعنى السياقي في نظرية الاستلزام، كما أَنَّ فكرة هذه النظرية القائمة على أساس (مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه)، تتضح في استعمال التراكيب اللغوية بشكل صحيح، انطلاقًا من كيفية الأداء الحواري؛ فهي تعمل على إيجاد السُبل التي تحافظ على انسجام الخطاب بين أطراف العملية الحوارية، إلاَّ أَنَّ هذا الخطاب قد يتعرض إلى خرق أو انزياح في أدائهِ، ولاسِيَّمْا ما يحصل من الإِجَابَة الواردة من طرف المتلقي التي تؤدي في الغالب إلى حدوث خرقٍ، وتباين بين الأداء الحواري الذي يقوم بِهِ المتكلم

(1) يُنْظَرُ: بين نظرية السياق ونظرية الاستلزام الحواري مقاربة تداولية، (بحث)، د. هيثم محمد مصطفى، ضمن كتاب: التداولية في البحث اللغوي والنقدي، تحرير: د. بشرى البستاني، مؤسسة السياب للطباعة والنشر، لندن، ط1، 2012: 254.

(2) المصدر نفسه: 256.

والأداء الحواري الذي يورده المتلقي؛ فالأصل في التحاور هو انسجام الخطاب، وأَنْ تكون إجابة المتلقي واردةً، ومناسبةً، وملائمةً لسؤال المتكلم، إلَّا أَنَّه قد يحصل في بعض الأحيان خروجٌ عن هذه القاعدة، ولعل المثال الذي أورده الباحثُ في بحثه المشار إليه يمثلُ دليلاً على ما سبق، وذلك يتمثل في التعبير الآتي[1]:

(أ) أينَ كان عبدالله البارحة؟

(ب) لقد وصل عمرو من عند خالدٍ الليلة الماضية متأخرًا.

لقد كان يفترض أنْ تكون إجابة (ب) بالنسبة لسؤال (أ) إجابة محددة، تتضمن تعيين المكان الذي كان فيه (عبدالله)؛ وبذلك تتوافر في الجواب قواعد الحوار الأربعة بِحَسَبِ (كرايس)، إلاَّ أَنَّ عدول (ب) عن الإجَابَة المحددة قد خرق إحدى قواعد الحوار وهي قاعدة المناسبة أو الملاءمة مع افتراض التعاون، وقد أدى ذلك إلى عدم الملاءمة بين سياقات التعبير؛ مما يشعرُ بحدوث فجواتٍ بين عباراته، إلاَّ أَنَّ هذا الخرق الذي حصل في سياق الحوار هو من حيث ظاهر اللفظ لا غير؛ فهو خروج عن مقتضى الظاهر من الخطاب، لكن في الوقت نفسه نلحظ أَنَّ ظروف المقام والتعالق الفكري بين (أ) و(ب) هي التي سوّغت لـ (ب) الخروج عن ظاهر الجواب المحدد؛ ولذلك فإنَّ السياق يؤدي دورًا مهمًا في حصول عملية الاستلزام التخاطبي؛ فإجابة (ب) جاءت بصيغة تضمينية مستلزمة من خلال الحوار الدائر بينهما؛ ووفقًا للباحث المذكور فليس من شكٍ في ((أَنَّ الظرف السياقي والمحيط الذي يُقالُ فيه هذا النوع من التعابير يحضران ويتواجدان؛ لاستخلاص المعاني المطلوبة والمفهومة إدراكًا لملمح نجاح العملية التواصلية، ويؤكدانِ من ناحية أُخرى على أَنَّ الوظيفة التداولية تجمع النظريتين، السياقية، والحوارية على صعيد بناء لغوي إفهامي واحد ومشترك))[2]؛ وبذلك يكون

(1) يُنْظَرُ: بين نظرية السياق ونظرية الاستلزام الحواري، مقاربة تداولية، (بحث) ضمن كتاب: التداولية في البحث اللّغوي والنقدي: 257.

(2) المصدر نفسه: 258.

للسياق دور مؤثر في عملية فهم المعنى المراد سواء في النظرية السياقية أم النظرية الحوارية المعاصرة؛ ولذلك فإنَّ ((ما يحدث في حالة غياب الملاءمة السياقية بِحَسَبِ بحسب قواعد المحاورة والتأدب التي وضعها غرايس، هو عدول سياقي تداولي، وهذا العدول لا يخرقُ قوانينَ صوتيةً، أو نحويةً، أو دلاليةً، وإنَّما يحدثُ نتيجة خرقِ أحدِ مبادئ ومحددات السياق الاجتماعي والثقافي))[1].

ولكن هل عنصر السياق وعنصر المقام يعملان العمل نفسه في النظرية التداولية الحوارية؟

السياق والمقام (رؤية تداولية):

يرتبط الخطاب بالسياق أو المقام ارتباطًا وثيقًا؛ فالنص التخاطبي تتجاذبُهُ علاقتان داخلية؛ كي يتماسك، وخارجية يقع من خلالها تحت عملية التأثير والتأثر الحاصل من العوامل الخارج نصية، إلاَّ أَنَّ مصطلح السياق قد يلتبس بمصطلح (المقام)، وهذا الالتباس كما يرى (د. عبدالهادي بن ظافر الشهري) ((ممتد بين زمنين وثقافتين؛ فقد شاع المقام عند العرب قديمًا عندما استعملوه في الدراسات البلاغية، في حين استعمل كثيرٌ من المحدثين، وخصوصًا الغربيين منهم مصطلح السياق))[2]، وهذا التفريق في الاستعمال مردُهُ وجود فروق بين ما كان يقصده البلاغيون العرب وما يقصده التداوليون في بحثهم اللغوي المعاصر.

ويبدو أَنَّ فهم العرب للمقام يأتي على أساس إخضاعه للمعيارية والقالبية؛ وهذا ما بيّنهُ (د. تمّام حسّان) حينما حدد مفهوم المقام عند العرب؛ فهو يرى أَنَّ البلاغيين قد فَهِموا (المقام) أو (مقتضى الحال) ((فهمًا سكونيًا قالبيًا نمطيًا مجردًا ثم قالوا لكل مقامٍ مقال [...] فهذه المقامات نماذج مجردة، وأُطرٌ عامةٌ، وأحوالٌ ساكنةٌ [...] وبهذا يصبح

(1) بين نظرية السياق ونظرية الاستلزام الحواري، مقاربة تداولية، (بحث): 267.

(2) استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، مقاربة لغوية تداولية: 41.

المقام عند البلاغيين سكونيًا)) [1]، وهذا الفهم السكوني للمقام عند البلاغيين العرب يجعله في مساحة أضيق مما هي عليه في مصطلح السياق، إلاَّ أَنَّنا نلاحظ أَنَّ الباحث تمّام حسّان رغم تحفظهِ على ما يعينه مصطلح المقام عند البلاغيين نجدهُ يفضل استعمال هذا المصطلح، لكن ليس بالمرجعية نفسها التي كان يفهمها البلاغيون العرب؛ فالمقصود بالمقام عنده ((ليس إطارًا ولا قالبًا، وإنَّما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءًا منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما لَهُ اتصال بالتكلم (speech event)؛ وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي؛ ليشمل كل عملية الاتصال))[2]، وبذلك فإنَّ (د. تمّام حسّان) يفهم مصطلح المقام فهمًا مغايرًا لما كان عليه البلاغيون، يتجاوز القالبية والنمطية؛ فهو يقترب في فهمهِ لمصطلح المقام من إجراءات مصطلح السياق، لكنه في النهاية يفضل استعمال مصطلح المقام، مع مخالفتهِ للبلاغيين في مرجعهِ.

ومن جانب آخر حاول (د. صلاح فضل) أنْ يقرن مصطلح المقام بالسياق في التداولية؛ ذلك لأَنَّ التداولية – بِحَسَبِ قوله – ((تستخدم مفهومًا تجريديًا يدل على الموقف التواصلي هو (السياق)؛ فالتداولية إذن تُعنى بالشروط والقواعد اللازمة للملاءمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة بِهِ، أي العلاقة بين النص والسياق))[3]، وقد أشار (د. صلاح فضل) إلى أَنَّ ((السياق لا يشمل من الموقف إلاَّ تلك العناصر التي تحدد بنية النص وتؤدي إلى تفسيره؛ وبهذا تصبح التداولية العلم الذي يُعنى بالعلاقة بين بنية النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة بِهِ بشكلٍ منظّمٍ، مما يطلق عليه سياق النص)) [4]، ومفهوم التداولية هنا يأتي كما يرى (د. صلاح فضل)

---

(1) الأصول: 332.

(2) المكان نفسه.

(3) بلاغة الخطاب وعلم النص: 25.

(4) المصدر نفسه: 26.

((ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يُشارُ إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال) وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية (لكل مقام مقال)))[1].

وهذا التواشج بين السياق والمقام الذي أشارَ إليه (د.صلاح فضل)، نجد لَهُ أساسًا عند بيرلمان؛ فقد أشار محمد سالم ولد محمد الأمين إلى أَنَّ بيرلمان قدّمَ تصوريين أساسيين للمقام[2]:

1. فهو تارةً يعدّهُ الإطار المحدد للخطاب المستوعب لكل محتويات العملية الإبداعية، ولكل المشاركين فيها.
2. وتارةً أُخرى يعدّهُ تلك المقدمات ذات النظام العام التي تساعد المبدعين في بناء الحجج وترتيب القيم.

فالمقام في التصور الأخير تجريدي أساسه المجاز والتلميح؛ لذا يمكن وصفه بأَنَّه يشكل ((قيمة بلاغية ذات وظائف أسلوبية مساهمة في خلق الانسجام التام بين الشكل والمحتوى)) [3].

ويمكن أَنْ نَعُدَّ قيمةَ المقامِ بهذه الصورة (البلاغية التداولية)؛ نتيجةً للتحول البلاغي المكتسب للتواصلية الفكرية، الذي شَكَّلَ ما يسمى بـ (البراغماتية المقامية)، وهو مفهوم ينظر إِلى الظروف الاجتماعية، والمذهبية، والحضارية، ومختلف السياقات المصاحبة لعملية التواصل؛ وبهذا يكون المقام شرطًا تداوليًا وبلاغيًا في آن معًا؛ لعنايتهِ بشروط موافقة أفعال القول لمقتضى الحال والموقف الخاص بِهِ[4].

---

(1) بلاغة الخطاب وعلم النَّص:25.

(2) يُنْظَرُ: مفهوم الحِجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة: 84.

(3) المصدر نفسه: 85-86.

(4) يُنْظَرُ: الخطاب الحِجاجي أنواعه وخصائصه: 96.

وعلى الرغم من كل ما تقدم فإنَّنا نرى أَنَّ مصطلح السياق هو المصطلح الملائم في الدراسات المعاصرة، ولاسِيَّمْا أَنَّ مصطلح السياق قد أصبح من المصطلحات الشائعة والمؤثرة في الدرس اللغوي الحديث منذ أنْ ابتدعه (مالينوفسكي) مرورًا بـ (فيرث)؛ ليتسع مفهوم السياق بشكل لافت، ولاسِيَّمْا في الدراسات التداولية؛ فقد عُدَّ السياق في هذا النمط من الدراسات إحدى الركائز المهمة التي تقوم عليها التداولية، وقد تجاوز الباحثون المعاصرون التعريف الأنموذجي الذي يرى في السياق ((تلك الأجزاء التي تحف بالكلمة في المقطع وتساعد في الكشف عن معناها)) [1]، إلى التعريف الأوسع لَهُ، الذي صار يعرف بأَنَّه ((مجموعة الظروف التي تَحفُ حدوثَ فعلٍ التلفظ بموقف الكلام [...] وتسمى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق (Context))) [2].

وقد وجد (د. عبدالهادي الشهري) لدى مناقشته لـ (تمّام حَسّان) في تفريقه بين مفهومي المقام والسياق ((أَنَّ مصطلح السياق هو المصطلح الأنسب؛ للعلة التي يراها تَمّام حَسّان؛ وذلك لدلالتهِ على الممارسة المتصلة للفعل اللغوي الذي يتجاوز مجرد التلفظ بالخطاب، بدءًا من لحظة إعمال الذهن للتفكير في إنتاجهِ، بما يضمن تحقيق مناسبته التداولية)) [3].

ويمكن أنْ نقول هنا أَنَّ مصطلح السياق يمثل مفهومًا كليًا يمكن أنْ يدخل فيه مصطلح المقام؛ بوصفه مفهومًا جزئيًا يشكل أحد عناصر السياق، وقد أكد (د. محمد خطابي) وفقًا لـ (هايمس) أَنَّ العناصر الأساسية التي ((تشكل سياق خطاب/نص ما هي: المتكلم، والمخاطب، والمشاركون، والموضوع، والقناة، والمقام، والسَنَن، وجنس

---

(1) Clark, Herbert H., Arenas of language use: 60.

نقلاً عن كتاب استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 40

(2) Oswtd Ducrot and Tzvetan To dorov, Encyclopedic dictionaryo of the sciences of language: 333. .41

نقلاً عن: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية:

(3) استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 41.

الرسالة، والحدث، والمقصد)) [1]؛ وبذلك فإنَّ عنصر المقام أو ما يطلق عليه (السياق المقامي) هو أحد عناصر السياق الكلي للخطاب، وهذا العنصر كما يرى (د. عبدالهادي الشهري) ((يوفر جزئيًا بعض العوامل أو المحددات التي تسهم في تحديد معاني التعبيرات اللغوية، والمقامات بوصفها سياقًا هي صنفٌ متأصل في المحددات الاجتماعية))[2].

ومن جانب آخر يميز (د. هيثم محمد مصطفى) بين آلية عمل السياق وآلية عمل المقام في النظرية الحوارية؛ من خلال إشارته إلى وجود عنصرين أساسيين يرتبطان تداوليًا بتحليل الموقف الخطابي في إطار المقصد التواصلي وصولاً إلى استكناه المعنى التداولي من الكلام، وينعكسان في تعلقهما من جانب الإحالة مع كلٍ من (السياق) و(المقام)، وهذان العنصران كما حدد الباحث المذكور هما (الافتراض المسبق، والقول المضمر)؛ فآلية إنتاج المعنى تتعلق من حيث الإحالة إما بالسياق وَإِمَّا بالمقام؛ فالسياق يرتبط (بالافتراض المسبق) الذي يتحقق عندما تتوافر لدى كلٍ من المتكلم والمخاطب معطيات لغوية مسبقة متفقٌ ومتعارفٌ عليها فيما بينهم قبل الدخول في عملية التخاطب، أَمّا (الكلام المضمر) فيصاغ فهمه ويتعلق مدلوله بمعطيات خارج لغوية (مقامية)[3]، ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الآتي الذي وضعه الباحث المذكور[4]:

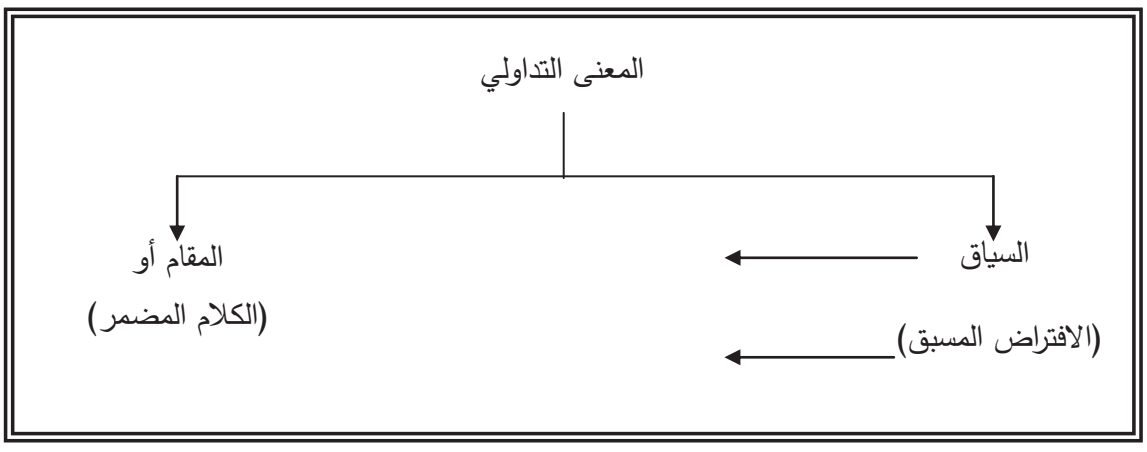

إنَّ هذين الأسلوبين الحواريين (الافتراض المسبق والكلام المضمر) قد أطلق عليهما (د. طه عبدالرحمن) (الإضمارات التداولية) [1]، في حين أطلق عليهما (د. مسعود صحراوي) مصطلح (متضمنات القول) [2]، ورأى أَنَّ الأول يُحدَد على أساس معطيات لغوية، في حين يرتبط الثاني بوضعية الخطاب ومقامهِ[3].

واستنادًا لما سبق يؤكد (د. هيثم محمد مصطفى) على أَنَّ الفرق قائم بين (سياق الكلام) و(مقام الكلام)، والمعنى التداولي ينسحب مدلوله ويكون استنباطه من الثاني، أَمّا الأول فهو وسيلة لفهم الأخير، وبريدٌ نحو امتلاكِ القيمة التداولية من النص[4].

إنَّ قول القائل: (أغلقْ الباب) أو (لا تغلقْ الباب) يفهم من سياق هذا المثال: أَنَّ المخاطب يفهم من هذا الخطاب (افتراضًا مسبقًا) أَنَّ البابَ مفتوحٌ، ويلاحظ أنَّ النصَ هنا ذو دلالة محدودة غير منفتحة، أَمّا قول القائل في مقام معين (إنَّ السماءَ ممطرة) فإنَّ النص هنا يكون منفتحًا على أكثر من تأويل؛ فقد يعتقد المخاطبُ الذي يسمع هذا الخطابَ أَنَّ المتكلمَ أرادَ أنْ يدعوهُ إلى:

- المكوث في بيتهِ.

---

(1) يُنْظَرُ: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 113.

(2) يُنْظَرُ: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لـ (ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي): 30.

(3) يُنْظَرُ: المصدر نفسه: 32.

(4) يُنْظَرُ: بين النظرية السياقية ونظرية الاستلزام الحواري مقاربة تداولية، (بحث): 213-214.

- أو الإسراع إلى عملهِ؛ حتّى لا يفوته الموعد.
- أو الانتظار والتريث حتّى يتوقف المطر.
- أو عدم نسيان مظلته عند الخروج[1].

فالمقام الذي ورد فيه النص يكون هو الفيصل في تحديد المعنى التداولي؛ إذ إنَّ الوجود ((المتحقق لهذه التعبيرات في الواقع مرهونة معانيها التداولية بظروف المقام وخصوصياته التي تُلقى ضمنها النصوص والتراكيب)) [2]؛ وبذلك يكون المعنى الذي يفرزه الكلام المضمر وليد السياق الكلامي، في حين يكون المعنى الذي يفرزه الافتراض المسبق وليد ملابسات الخطاب.

وبما أَنَّ الافتراض المسبق أوسع دلالة من الكلام المضمر فإنَّ هذا الأخير مندرجٌ تحته؛ لذا حاول الباحثُ (د. هيثم محمد مصطفى) أنْ يربط المقام بـ (القصدية)؛ تعضيدًا لَهُ في فك إنغلاق التلفظات، وانفتاحها نحو مديات إفهامية واسعة؛ وبهذه المزاوجة الخارجية بين (المقام والقصد) حاول الباحثُ المذكور أنْ يميز بينهما من خلال إيجادهِ نمطين تداوليين فرعيين هما:

- افتراض مسبق منشؤه العرف.
- افتراض مسبق منشؤه القصد.

فالأول يمثل الخطاب التداولي ذا المعنى المحدد؛ لأَنَّه يُصاغ في مقام محدد وفي ضمن ظروف إنجازية مناسبة بالنظر إلى عناصر السياق، وبذلك فإنَّ إيصال المتلقي إلى دلالة كلام المرسل يكون بطريقة سهلة مثل قول القائل:

- لدي ثلاثة من الأولاد المتعلمين.

---

(1) يُنْظَرُ: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لـ (ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي): 32.

(2) بين النظرية السياقية ونظرية الاستلزام الحواري مقاربة تداولية، (بحث): 264.

Abstract

This study is moving around the horizon of critical studies of conversational implicature devices and the approach of dealing with it in contemporary Arabic critical studies. Conversational implicature is regarded as one of the theories of Pragmatics. It was originated by the British philosopher Paul Grice who labored to prove the mingling that is taking place between the concept of cooperation and the maxims stemming from it on one hand, and conversational implicature which is occurring as a result of flouting one of the maxims of conversation, without ignoring the concept of cooperation on the other hand. Due to the nature of the topic under study, the dissertation is divided into a preface, three chapters and a conclusion summing up the findings of the study.

Moreover, it is stated necessary to make the preface to explain the theory of conversational implicature in terms of term, concept, fundamentals and baselines, as well as the concept of conversational implicature according to Grice himself due to its significance in the foundation, and to be a starting point towards figuring out how this theory is received in contemporary Arabic critical studies. The first chapter dealt with the effect of context on the theory of conversational implicature as it is considered a central executive pragmatic concept assisting in discourse analysis and understanding. It is this element that is making the difference between semantics and pragmatics.

Furthermore, chapter two tackled the mechanisms of lingual communication and discourse in contemporary Arabic critical studies in light of the conversational implicature theory. While the third chapter concentrated on meaning production in in conversational implicature theory, and identifying the mechanisms and approaches through which meaning is produced in this theory. The study tried to allocate this within contemporary Arabic critical studies. The conclusion, then, summed up the most significant findings of the study.